

وزارة المالية

لجان الطعن الضريبي

القطاع الأول - لجنة ٣١

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالحنوان ١٥ ش منصور / باب اللوق / القاهرة بتاريخ

٢٠١٩/١/٦

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / سيد حسن سيد بن داوي

وعضوية كل من السادة :-

الأستاذ / أحمد عبد العزيز عبد الوهاب

الأستاذة / منال عبد الحميد محمود

المحاسب / أحمد علي يحيي

المحاسب / سيد محمد عطية

وأمانة سر السيد / صابر محمد إبراهيم

صدر القرار التالي

في الطعن رقم / ٨٣٧ لسنة ٢٠١٥

المقدم من الطاعن / محمود مصطفى الهنداوي

ونشاطه / كوافير

بالعنوان / شارع صلاح الدين - بجوار مسجد المرادني - دمنهور

ضد

مأمورية ضرائب / دمنهور اول

بخصوص تقديراتها لصافي ارباح الطاعن عن السنوات ٢٠١١/٢٠٠٧

ملف رقم / ٥/٤٩٨٤/٥٢٦/٤/٦

المقائم

تلخص وقائع هذا النزاع حسبما إستبان من مرفقات ملف النزاع ان الكيان القانوني شخص طبيعي وانه سبق محاسبه النشاط حتى سنة ٢٠٠٤ بصافي ربح ٤٧٥٠ ج بموجب موافقه على قرار لجنة داخلية كما يلي

سنة ٢٠٠٤

١٢٦٠ ج	٣٦ عروسة ٧٠٠ ج	مجمل ربح تجهيز العرائس =
٤٠٠ ج	٢٨ ج ٣١٠ يوم ٥٠٠ ج	مجمل ربح الأعمال الاخرى =
٥٦٠٠ ج		الاجمالي
		مصاريف

كما تمت المحاسبة حتى سنة ٢٠٠٥ وخطر بنموذج ١٩ ض
الاقارات الضريبية / اوضحت المامورية انه بالاطلاع لدى الحاسب الالى أنها غير مقدمة عن سنوات النزاع
الخصم والتحصيل / اوضحت المامورية بعدم وجود تعاملات خلال سنوات النزاع .
الاطارات / اوضحت المامورية بعدم وجود إخطارات خلال سنوات النزاع
اجرت المامورية معاينة بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٧ واهم ما جاء بمحضرها
مساحة المنشأة ٦×٣م مكتب للاداره - ٢ كرسى امام كل واحد مرآة اماميه واخرى خلفيه
٢ سيشوار للشعر - طقم امشاط -كنيه لجلوس الزبائن - لا يوجد عمال
و اجرت المامورية محضر اعمال بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٧ وتبين أنها مغلقة وافاد الجيران ان المنشأة تفتح فتره مسائيه
كما اجرت المامورية محضر اخر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٣ وتبين أن المنشأة مغلقة ومكتوب عليها يافطه باسم
الهنداوى لخدمات المحمول وكروت شحن وبسؤال الجيران افادوا ان المنشأة اصبح نشاطها اكسسوار منذ سنة تقريبا
قامت المامورية بتقدير صافي ارباح النشاط عن سنوات النزاع بموجب مذكرة فحص بالاسس التالية :-

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
ج ١٥٠	ج ١٣٥	ج ١٢٥	١١٥	ج ١٠٥	صافي ربح تجهيز العرائس = ٤٠ عروسه ٤٥×%
٥٠	٤٨	٤٦	٤٤	٤٣	صافي ربح الأعمال الآخرى ايام رواج = ١٥٥ يوم ٤٥×%
٤٠	٣٨	٣٦	٣٤	٣٣	صافي ربح الأعمال الآخرى ايام عاديه = ١٥٥ يوم ٤٥×%
ج ٨٩٧٧	٨٤٢٩	٧٩٦٩	ج ٧٥١١	ج ٧١٩١	صافي الربح

تطبيق م ، ١٣٥ ، ١٣٠ ، ٩٠ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وتم الاخطار بنموذج ١٩ ض عن سنوات النزاع ٢٠١١/٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠١١/٥/٣٠ الطعن عليه بتاريخ
٢٠١٣/٦/٢٣

واحالت المامورية ملف النزاع الى اللجنة الداخلية المتخصصة والتي بدورها اخلته الى اللجنة الفنية للجان الطعن
وارد القطاع الثانى بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ برقم ٣١١٥

وتم تحديد جلسة ٢٠١٨/١١/٤ فلم يحضر احد وارند المظروف مؤشرا عليه بعبارة معلق

- لذلك قررت اللجنة التأجيل لجلسة ٢٥/١١/٢٠١٨ للاعلان باللوحه فلم يحضر احد وتم الاعلان باللوحه لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار لجلسة اليوم وفيها صدر القرار واودعت مسودته على اسبابه .

اللجنة

بعد الاطلاع على مرفقات ملف النزاع والمداولة قانوناً وحيث ان الطعن قد حاز اوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً وفي الموضوع : وحيث انه قد تم اعلان الطاعن اعلاناً صحيحاً طبقاً لاحكام المادة ١١٦ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وحيث تبين للجنة ورود ما يفيد تمام الاعلان باللوحه ولم يحضر احد لهذا واعمالاً لاحكام المادة ١٢١ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ تقرر اللجنة الفصل في الموضوع في ضوء المستندات المعروضة وبالرجوع إلى صحيفة الطعن على نموذج ١٩ ض تبين ان الطاعن يطعن على كافة التقديرات جملة وتفصيلاً .

وحيث لمست اللجنة ثمة مغالاة في تقديرات المأمورية وتلافياً لاية مغالاة وكون الحالة تقديرية ومراعاة تقاسم المأمورية عن إجراء المعاينات المتكرره للوقوف على حجم النشاط ومراعاة كذلك عدم وجود أية إخطارات من الطاعن بملف النزاع ومراعاة ما انتهت اليه المحاسبة عن السنوات السابقة وحسماً للنزاع تقرر اللجنة تخفيض الإيراد اليومي من الأعمال الأخرى شامله أيام رواج وایام عادیه إلى ٣١ ج، ٣٢ ج، ٣٣ ج، ٣٤ ج ٣٥ ج يومياً عن سنوات ٢٠٠٧/٢٠١١ على الترتيب وتأييد المأمورية فيما عدا ذلك لعدم المغالاة وكحالات المثل مع إلغاء تحفظ المأمورية بالمادة ١٣٥ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لانها ضمن مواد العقوبات الواردة بالكتاب السابع من القانون المذكور ومن ثم يغدو تطبيقها هو اختصاص اصیل للمحكمة المختصة ولا يحق لمأمورية انصرائب التحفظ بها مع تطبيق باقي المواد الواردة بالنموذج في حالة توافر شروط تطبيقها وتأسيساً على ما تقدم تعدل تقديرات المأمورية لصافي ارباح الطاعن خلال سنوات النزاع الي ما يلي :

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
ج ١٥٠	ج ١٣٥	ج ١٢٥	١١٥	ج ١٠٥	صافي ربح تجهيز العرائس كالمأمورية = ٤٠ عروسة × ٤٥%
٣٥	٣٤	٣٣	٣٢	٣١	صافي ربح الأعمال الأخرى = ٣١٠ يوم × ٤٥%
ج ٧٥٨٣	٧١٧٣	٦٨٣٤	٦٥٣٤	٦٢١٥	صافي الربح

فلهذه الأسباب

قررت اللجنة أولاً قبول الطعن شكلاً ثانياً : في الموضوع :

تخفيض تقديرات المأمورية لصافي ارباح الطاعن خلال سنوات النزاع الي ما يلي :

سنة ٢٠٠٧ صافي الربح ٦٢١٥ ج جنيها ستة آلاف ومائتان وخمسة عشر جنيها

سنة ٢٠٠٨ صافي الربح ٦٥٣٤ ج جنيها ستة آلاف وخمسمائة واربعه وثلاثون جنيها

سنة ٢٠٠٩ صافي الربح ٦٨٥٤ ج جنيها ستة آلاف وثمانمائة واربعه وخمسون جنيها

سنة ٢٠١٠ صافي الربح ٧١٧٣ ج جنيها سبعة آلاف ومائه ثلاثة وسبعون جنيها

سنة ٢٠١١ صافي الربح ٧٥٨٣ ج جنيها سبعة آلاف وخمسمائة ثلاثة وثمانون جنيها

ثالثاً : علي المأمورية اعادة حساب الضريبة المستحقة وفقاً للوعاء الذي حددته اللجنة مع مراعاة انه لا مجال

لتحفظ المأمورية بالماده ١٣٥ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مع تطبيق باقي المواد الواردة في حالة توافر شروط

تطبيقها

رابعاً : على الامانة الفنية اخطار كلا من طرفي النزاع بنسخة من هذا القرار بكتب موصى عليه بعلم الوصول .

أمين السر

